S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/887
29 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦)، المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ والذي قرر فيه المجلس أن ينظر في مسألة بوروندي من جديد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وطلب إليّ أن أحيطه علما، بحلول ذلك التاريخ، بتطور الحالة في بوروندي، بما في ذلك تزويده بمعلومات عن الموقف بشأن إجراء مفاوضات مباشرة وغير مشروطة، وهو ما طالَب المجلس به جميع الأحزاب السياسية والفصائل في بوروندي، بدون استثناء، سواء كانت داخل البلد أم خارجه، ومن بينها ممثلو المجتمع المدني، للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

٢ - إضافة إلى ذلك، طلب إليّ المجلس في الفقرة ٧ من القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) أن اضطلع، بالتشاور مع المجتمع الدولي، بالأعمال التحضيرية، عند الاقتضاء، لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات للمساعدة في تعمير بوروندي وتنميتها عقب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

٣ - وفي الفقرة ٨ من القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)، شجعني المجلس على القيام، بالتشاور مع جميع من يعنيهم الأمر، بما في ذلك الدول المجاورة، والدول الأعضاء الأخرى، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات المساعدة الإنسانية الدولية، بإنشاء آليات لكفالة توصيل مواد الإغاثة الإنسانية إلى جميع أنحاء بوروندي بأمان وفي موعدها.

٤ - أخيرا، وفي الفقرة ١٢ من القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)، شجعني المجلس، مع الدول الأعضاء، على مواصلة تسهيل التخطيط للطوارئ من أجل ضمان وجود دولي ومبادرات أخرى لدعم وقف الأعمال العدائية، والمساعدة في تعزيزه، وكذلك للاستجابة الإنسانية السريعة في حالة اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

٥ - وقد ظل ممثلي الشخصي، منذ اتخاذ القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)، يقدم تقارير شفوية للمجلس بصورة منتظمة.

291096 291096 96-29001

٦ - وقد أعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي كانت متاحة للأمانة العامة في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦. وسيتم قريبا نشر إضافة عن الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة.

ثانيا - الحالة السياسية

٧ - اتسم تطور الحالة السياسية، منذ انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، بعزم النظام الجديد على توطيد سلطته والاستجابة للمطالب التي فرضتها بلدان المنطقة دون الإقليمية لكي تُرفع الجزاءات. وأيد قرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦) هذه الجزاءات، وأدان بشدة الانقلاب الذي أطاح بالسلطات الشرعية في بوروندي، ودعا في الوقت ذاته جميع أطراف النزاع إلى وقف أعمال العنف وإلى الشروع، بنية صادقة، في مفاوضات جادة بغية إحلال السلم.

٨ - وقد أعلنت حكومة الرئيس بيير بويويا واتخذت عددا من التدابير بهدف توطيد بقائها على رأس الدولة البوروندية والاستجابة لمطالب المجتمع الدولي. وهكذا، فقد أقيل القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد الأعلى للدرك، المذكورين في تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن بوروندي، من منصبيهما. ومن الجدير بالذكر مع ذلك أنه لم يجر، فيما يبدو أي تحقيق أو مقاضاة حتى الآن ضد هذين الضابطين. وعمل الرئيس بويويا، إضافة إلى ذلك، على اعتماد خطة عمل أعلنها رئيس الوزراء في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقرر إعادة الجمعية الوطنية في تكوينها الأصلي، ورفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية. وبعد ذلك بشهر واحد، تبيّن أن الجمعية الوطنية لم تستعد كامل سلطاتها وأنظمتها ومسؤولياتها السابقة للانقلاب. ويصح هذا القول أيضا على الأحزاب السياسية حيث قيّدت حرية عملها إلى حد بعيد. بيد أن هذه التدابير تشير إلى أنه تم اتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح.

٩ - وقد استأنفت الجمعية الوطنية أنشطتها لتوها بعد أن أعيدت، نظريا، في تكوينها السابق. وينبغي التأكيد، في هذا الصدد، على أن اشتغال هذه المؤسسة، التي تعد المؤسسة الوحيدة التي تحتفظ بجزء من شرعيتها الدستورية داخل جهاز الدولة، يتعرض لخطر شديد بسبب نفي عدد كبير من أعضائها المنتخبين ومن الأعضاء المناوبين الذين كان من المفروض أن يحلّوا محلهم. ومن ناحية أخرى، فإذا كان رئيس الجمعية الوطنية، السيد ليونسي نغانداكومانا، عاد أخيرا إلى مسكنه، لم يزل رئيس الجمهورية السابق السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، مقيما في مقر سفير الولايات المتحدة في بوجمبورا، الذي لجأ إليه.

١٠ - وفي ضوء اقتراب مؤتمر قمة أروشا الثالث الذي كان مقررا عقده في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، كثّف الرئيس بويويا اتصالاته مع بعض أعضاء السلك الدبلوماسي وبعض المبعوثين الخاصين في منطقة البحيرات الكبرى. وكذلك فقد حرص على أن يقابل السيدين وولبي وأخيلو (المبعوثين الخاصين للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي)، ومبعوثي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، بهدف توضيح موقفه بالنسبة لبدء المفاوضات ورفع الجزاءات.

١١ - وعلى الرغم من ذلك، قرر رؤساء دول المنطقة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الإبقاء على الجزاءات، اقتناعا منهم بأن هذه الجزاءات كانت لها آثار مباشرة وملموسة من حيث الضغط السياسي، وإذ لاحظوا أنه لم تبدأ، مع الأسف، مفاوضات جادة بين جميع الأطراف.

١٢ - وفي الوقت الحاضر، فإن الجزاءات التي طبّقت ضد بوروندي تثير لدى المراقبين الدبلوماسيين نوعين من ردود الفعل، بل واتجاهين في السلوك. هناك من ناحية دعاة التشدد الذين يرون أنه يجب الإبقاء، إلى حد ما، على الجزاءات في مستواها الحالي إلى أن تبدأ السلطة الجديدة، بشكل واضح وصريح، عملية المفاوضات. ومن الناحية الأخرى، هناك الداعون إلى رفع الحظر الذين يرون أن التدابير المتعلقة بإعادة تشكيل الجمعية الوطنية ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية ينبغي أن يعتبر مبادرات إيجابية وأن من الهام أن تكون الاستجابة لهذه المبادرات أوسع نطاقا من استجابة دول المنطقة التي وافقت على تخفيف الجزاءات حين سمحت باستيراد الأسمدة والبذور.

١٣ - وفيما يتعلق ببدء المفاوضات مع المتمردين المسلحين، ذكرت السلطة الجديدة أنها على استعداد للمشاركة في أي مسعى يرمي إلى إحلال السلام. وأعلن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، من ناحيته، استعداده أيضا لبدء مفاوضات بهدف وقف الأعمال العدائية، ولو أنه أرفق هذا الاستعداد باشتراط ألا يتم التفاوض إلا مع ممثلين لم يشتركوا في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ومن كلا الجهتين، لا يبدو أن التصريحات المتناقضة أحيانا تعكس إرادة حقيقية وقوية للبدء على الفور في مناقشات سياسية جادة. والانطباع المتولد عن ذلك هو أن كل جانب يسعى إلى توطيد موقفه. فالقوات المسلحة البوروندية ماضية في الوقت الحاضر في تجنيد قوات إضافية يقدر عدد أفرادها بما يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٧ رجل، وفـــي تدريب نحو ٠٠٠ ٢ من خريجي المدارس الثانوية، وبذلك يصل قوام الجيش البوروندي إلى زهاء ٠٠٠ ٣٠ شخص. ويعني هذا الرقم أن هذا الجيش الذي ظل حتى الآن مؤلفا بكامله من طائفة إثنية واحدة، قد تضاعف في سنة واحدة. ولا تزال الإدارة في المحافظات تكتسب طابعا عسكريا. وكثيرا ما يقابَل هذا الاتجاه برد فعل غير موات، كما تجلى من اغتيال الحاكم العسكري لمحافظة سيبيتوكي وأربعة من الجنود المرافقين له في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أجرى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، من ناحيته، في الأشهر الأخيرة، تعزيزات عسكرية هامة.

١٤ - لا شك في أن هذا هو السياق الذي ينبغي أن تحدد فيه مبادرات بعض عناصر المجتمع البوروندي التي تطالب بفتح ملف عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وكذلك قرار الحكومة حديثا بإنشاء لجنة وطنية تكلف بدراسة التقرير الأخير للجنة الدولية للتحقيق بشأن بوروندي. وهذه المبادرات تأتي ضمن المناقشات المتعلقة بالإفلات من العقاب، والظلم، وهما موضوعان يتكرران دائما في الخطاب السياسي البوروندي. وقد أثيرا مجددا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الثالثة لمقتل رئيس الجمهورية ميلشيور ندادايي.

١٥ - اجتمع زعماء المنطقة دون الإقليمية في أروشا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بحضور المنسق، المعلم جوليوس نييريري، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، لإعادة النظر في الحالة السياسية وتطبيق الجزاءات الاقتصادية. وفي هذه المناسبة، أعلنوا في بيان صحفي مشترك أن الرئيس بويويا والسيد ليونار نيانغوما (اللذين لم يُدع أي منهما في نهاية الأمر إلى حضور اجتماع أروشا) كتبا إلى الرئيس نييريري وإلى رؤساء دول المنطقة يؤكدان رسميا أنهما مستعدان كلاهما للمشاركة في مفاوضات غير مشروطة. وتضمن البيان أيضا أن المشاركين (رؤساء جمهوريات أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وكينيا، وكذلك رؤساء وزراء إثيوبيا وزائير والكاميرون) سيتخذون التدابير الملائمة ضد كل مجموعة أو فصيلة ترفض المشاركة في المفاوضات أو تضع عراقيل أمام عملية السلام. وأوضح البيان أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ في الشهر التالي، وفقا لعملية موانزا، وأن تبدأ العمليات التحضيرية لها على الفور. وجاء في البيان أيضا أن زعماء المنطقة دون الإقليمية قرروا إيفاد بعثة وزارية تتألف من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير والكاميرون وكينيا إلى بوجمبورا للتأكد من متابعة مقررات أروشا.

١٦ - وقد أكد مؤتمر قمة أروشا الإبقاء على الجزاءات إلى أن تبدأ عملية المفاوضات بداية جادة، غير أن ردود فعل دول المنطقة، من جهة أخرى، ستكون إيجابية من جديد إذا ما شارك النظام الجديد مشاركة جادة في عملية المفاوضات. وفي بوجمبورا، أعربت الحكومة فورا، عن خيبة أملها الشديدة لقرار الإبقاء على الجزاءات وأشهدت المجتمع الدولي على مخاطر انفجار الوضع في المنطقة دون الإقليمية. وذكرت الحكومة، فضلا عن ذلك، أن الجزاءات تشكل عقبة أمام المفاوضات: وهي لن تشارك إذن، في محادثات السلام إلا متى رفعت هذه الجزاءات.

١٧ - وأمام هذه الحالة، اجتمع وزراء خارجية بلدان المنطقة في دار السلام للبت فيما ينبغي عمله إزاء رد فعل النظام البوروندي: قرروا في البداية إلغاء أو تعليق زيارة بعثتهم الوزارية التي كان من المقرر أن تسافر إلى بوجمبورا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. إلا أنهم عدلوا عن ذلك عندما أصدرت الحكومة، بعد ذلك بثلاثة أيام، بيانا رحبت فيه بقدوم البعثة، مستجيبة هكذا بصورة مواتية لمساعي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد ساعدت زيارة البعثة الوزارية التي تمّت يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، على تهدئة الحالة نوعا ما.

ثالثا - الحالة المتعلقة بالأمن

١٨ - ظلت الحالة المتعلقة بالأمن، منذ تقريري الأخير، محفوفة بالمخاطر ومثيرة للقلق إلى حد بعيد بالنسبة للنظام الجديد الذي أكد عزمه على إعادة إحلال السلم والأمن خلال فترة الانتقال.

١٩ - وفي بوجمبورا، تراجعت اللصوصية وأعمال الإرهاب التي كانت مستمرة تراجعا واضحا؛ واختفت بصورة كاملة تقريبا الاعتداءات بالسلاح على المغتربين وسرقة سيارات الأجانب. ويرجع الفضل في هذه

النتيجة إلى السلطات الجديدة التي نفّذت سياسة تفكيك شبكات العصابات التي كانت معروفة بل ومتمتعة بالحماية.

٢٠ - ولسوء الحظ، فإن هذا التحسن لا يشمل بقية أنحاء البلد حيث لا يزال الشعور بعدم الأمن يكتسي طابعا دائما. وهكذا، فقد ظلت الأنشطة الإنسانية غير قادرة على الوصول إلى محافظات الشمال الغربي (سيبيتوكي، وبوبانزا وكايانزا) المجاورة للمناطق التي يلوذ بها متمردو غابة كينيرا، والقريبة من حدود شرق زائير وجنوب غربي رواندا. وإلى وقت قريب جدا، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحركات السكان نحو زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة هروبا من مناطق الاشتباكات بين المتمردين والقوات المسلحة. ولا تزال المراكز الطبية تستقبل جرحى عسكريين ومدنيين من هذه المنطقة، كثيرا ما يكونون ضحايا الألغام المضادة للأفراد. وشوهدت حالات تتعرض فيها المركبات العسكرية لانفجارات الألغام. كذلك تُنصب كمائن للعسكريين والمدنيين على السواء وهي كمائن حولت الطريق الرئيسي ٢، الذي يصل بين بوغاراما وسيتيغا، إلى واحد من أخطر طرق البلد وأكثرها تسببا في الحوادث القاتلة. فعلى هذا المحور ذاته لقي الأسقف جواشيم روهونا مطران سيتيغا حتفه. ولا يُعرف حتى الآن مرتكبو هذه الجريمة الشنعاء.

٢١ - وفي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر، حاول المتمردون الهجوم على العاصمة. وقد أدت هذه المحاولة إلى قيام قوات الأمن بعمليات انتقام كبيرة في الضاحية الريفية لبوجمبور؛ واستخدام طائرات الهليكوبتر الحربية والأسلحة الثقيلة يوحي بضخامة حجم المواجهة. إن مقتل ١٠٠ من المتمردين، كما أعلِن رسميا، وعدم وجود أي أسرى، وقلة الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، يبيّنان تعقد هذا النزاع المسلح الذي لا منتصر ولا مهزوم فيه، إلا أنه يتسبب باستمرار في سقوط العديد من الضحايا، لا سيما بين السكان المدنيين. وفي كابيزي، ميناء صيد السمك الواقع في المنطقة الريفية لبوجمبورا، أحرق مؤخرا العديد من المنازل؛ وفي محافظة ماكامبا، وعلى وجه التحديد، في مركز المحافظة، فر شباب من الهوتو صوب جهات مجهولة، وفقا لشهادات والديهم.

٢٢ - ولا تزال القوات المسلحة تقوم بعمليات تمشيط ومطاردة في المنطقة الريفية لبوجمبورا، حيث تعترف السلطات بوجود "إدارات موازية" تسيِّرها قوات المتمردين التي تهاجم المنشآت الكهربائية بصورة متزايدة. وهكذا يظل جزء كبير من المدينة محروما من الكهرباء، مما يدل على أن الحماية المادية التي يوفرها الجيش لهذه المنشآت لا تعطي دائما النتائج المرجوة.

٢٣ - وتشير المعلومات الواردة من الجيش البوروندي إلى وجود عمليات تسلل ما فتئ المتمردون يقومون بها منذ انقلاب ٢٥ تموز/يوليه عبر حدود زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة التي أعلن أنها مغلقة. وعلى أي حال، لم تسجَّل أي تحركات للمتمردين مقترنة بهجمات واسعة النطاق، وكل ذلك يشير، إلى أن المتمردين قرروا الاستقرار في بعض البلدات التي يصعب إخراجهم منها. وينطبق هذا، بالخصوص، على مناطق مورامفايا - سينيغا وعلى بعض محافظات الشمال الغربي.

رابعا - المسائل الإنسانية

٢٤ - أيدت منظمة الأمم المتحدة الجزاءات المفروضة على بوروندي مع إعلانها عن قلقها للآثار الخطيرة التي قد تترتب على تطبيقها على أنشطة المساعدة الإنسانية إذا لم تحظ مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باستثناءات يتم تحديد اشتراطاتها بوضوح. وأدى في الواقع الحظر المترتب عليها إلى تعقيد مهمة المؤسسات التي تقدم المساعدة إلى السكان المتضررين من الحرب.

٢٥ - وخلال الأسبوع الأول من آب/أغسطس، أغلقت الحكومتان التنزانية والكينية حدودهما ومجالهما الجوي مع بوروندي وحظرتا عبور البضائع المتجهة إلى بوروندي لأراضيها. وفي الأسبوع التالي، اتخذت اثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وزائير، وزامبيا، والكاميرون تدابير مماثلة.

٢٦ - وفي الأيام التالية لدخول الجزاءات حيز النفاذ، انقض السكان على المواد الغذائية الأساسية. وفي ٥ آب/أغسطس، لم تصرح السلطات الكينية بهبوط إحدى الطائرات التابعة للأمم المتحدة القادمة من بوجمبورا في نيروبي - وهي العلامة الأولى للصرامة التي ستطبق بها الجزاءات. وفي أعقاب ذلك، حصلت الأمم المتحدة مع ذلك على افتتاح الممر الجوي نيروبي - بوجمبورا - نيروبي مرتين أسبوعيا، أيام الخميس والآحاد. وهذا الممر مفتوح لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك للمجتمع الدبلوماسي بأكمله.

٢٧ - وسرعان ما أصبحت محطات خدمة السيارات تعاني من نقص في البنزين في جميع أنحاء البلد، وفرضت الحكومة تدابير تقنين صارمة على الوقود. ومثل جميع العناصر غير العسكرية من السكان، لم يكن من حق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية في البداية سوى أن تحصل على عشرين لترا من البنزين لكل سيارة شهريا.

٢٨ - ونظرا للنقص الشديد في الوقود، قامت مؤسسات الأمم المتحدة بإنشاء دائرة سوقية موحدة لتجميع توريدات المؤن المتاحة. ويختص برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين، بأقصى قدر ممكن، بتوريدات المنتجات المخصصة للمعونة الإنسانية لحساب سائر مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويتولى برنامج الأغذية العالمي تنسيق الطلبات الواردة من هذه المؤسسات والمنظمات المتعلقة بنقل المؤن والأغذية التكميلية، وتختص منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بطلبات المنتجات الأخرى عدا الأغذية وتستجيب منظمة الصحة العالمية لطلبات التوريدات الطبية.

٢٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس، التقى وزراء خارجية أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزائير، وكينيا في كمبالا لدراسة مسألة تنفيذ الجزاءات. واتفقوا على إنشاء لجنة إقليمية لتنسيق الجزاءات تتمثل مهمتها في تنسيق أنشطة اللجان الوطنية المختصة بتنفيذ الجزاءات. وفي مستهل الاجتماع، قرر الوزراء

أن الأدوية والمنتجات الغذائية المتجهة صراحة للاجئين الروانديين الذين ما زالوا موجودين في بوروندي لن تخضع وحدها للجزاءات.

٣٠ - وطلب منسق الأمم المتحدة المقيم في كينيا الذي كلفته إدارة الشؤون الإنسانية بأن يُنسق مع الدول المجاورة كل ما يتعلق بالجزاءات، بإلحاح إلى اللجنة الإقليمية لتنسيق الجزاءات منح استثناءات محدودة لأغراض إنسانية تتيح تقديم معونة إنسانية لفئات السكان الأحوج في بوروندي.

٣١ - ووافقت اللجنة خلال اجتماعها التالي، المعقود في أروشا في ٦ أيلول/سبتمبر، على أن هناك مبررا لبعض القلق ذي الطابع الإنساني، ومنحت استثناءات هامة. وأذنت للمؤسسات الإنسانية بتقديم لوازم طبية وتوريدات للمختبرات ذات طابع عاجل، وكذلك مكملات تغذوية مرسلة إلى الأطفال الرضع وإلى المرضى بالمستشفيات. والمهم أنها منحت الأمم المتحدة حق استيراد كمية محدودة من الوقود لتوزيع هذه المواد. وصرحت علاوة على ذلك، كما أشير أعلاه، برحلات طيران إنسانية مرتين أسبوعيا بين نيروبي وبوجمبورا. ويتكفل برنامج الأغذية العالمي الآن بالتنسيق في مجال الاحتياجات من الوقود. واستُقبلت هذه الاستثناءات من الجزاءات لدواعي إنسانية بصورة جيدة، ولكن استيراد المنتجات الأخرى التي يُعتقد أنها مفيدة لا يزال محظورا. وتحاول الأمم المتحدة على الدوام الحصول على استثناءات للمؤن بصفة عامة وللمنتجات الأخرى مثل الأغطية، والبلاستيك المرن ومواد تطهير المياه وتنقيتها.

٣٢ - وخُصص الاجتماع الثاني للجنة الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر في كيغالي للمسائل السياسية أساسا، وقبلت دول المنطقة في جملة أمور التوصية باستيراد بذور الخضراوات وأسمدة بكميات محدودة من أجل الزراعات غير التجارية. وجاءت هذه التوصية في أعقاب قرارات النظام الجديد في بوجمبورا بإعادة الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية.

٣٣ - وبالرغم من أن اللجنة قد استجابت بصورة مواتية للطلب المشترك من الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية الإنسانية بشأن شحن الوقود بدون ترتيب، فإنه لم يتم تسلم الطلبية حتى الآن.

٣٤ - ولم تمنع الاستثناءات التي منحتها اللجنة للأدوية من حدوث حالات نقص خطيرة في القطاع الصحي. وتعتبر مخزونات الأدوية في أدنى مستوى لها في بعض المقاطعات، وبسبب نقص الوقود لم يكن في الإمكان إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات. وقد نفذت مخزونات اللقاح المضاد لشلل الأطفال منذ نهاية أيلول/سبتمبر، وبرغم شحن كميات محدودة منه منذ ذلك الوقت بالطائرة، فإن هناك خطرا شديدا قائما بانقطـــاع سلسلة التحصين. وجرى أخيرا تقديم جرعة صغيرة من اللقاحات المضادة للسل ولكن النقص في هذا اللقاح لا يزال يثير قلقا شديدا. ومن ناحية أخرى، لم تتلق اليونيسيف بعد من كيغالي شحنة الكيروسين التي تنتظرها. وإذا لم تصل الشحنة في المستقبل القريب، فإن سلاسل التبريد ستتأثر بشدة.

٣٥ - وإذا لم يكن قد تبقى في البلد سوى ٢٠٠ لاجئ روانديي تقريبا، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلاحظ أن اللاجئين مستمرين في العبور إلى بوروندي من شرق زائير. وقد اجتاز أكثر من ٧٠٠ لاجئ الحدود منذ أن اندلع في الشهر الماضي الصراع بين التوتسي الزائريين وعناصر من جيش زائير. وقدمت أعداد من الذين فروا من المعارك إلى إقليم سيبيتوكي ببوروندي، الذي شهد اضطرابات، وستقوم حكومة بوروندي بنقلهم إلى مخيم تابع للمفوضية يجري إعداده في جيهانغا، الذي يقع على بعد ١٥ كيلومترا إلى الشمال من مطار بوجمبورا.

٣٦ - وجرى قبول توصيات فريق الدعم التقني التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، الذي وصل إلى بوروندي في بداية آب/أغسطس. وتقوم الإدارة حاليا بتنفيذ هذه المقترحات، لا سيما تجهيز الأفراد، وتحسين الدعم السوقي والدعم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٧ - منذ تقديم تقريري الأخير، تابعت بعثة مراقبة حقوق الإنسان، التي قام المفوض السامي لحقوق الإنسان بنشرها في بوروندي في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أنشطتها، بالرغم من أنها تقلصت بسبب اضطرابات الحالة السياسية. وقد منع في الواقع تقنين الوقود في البداية، وبصورة أخص التدهور المستمر في ظروف الأمن في البلد، المراقبين الخمسة الموجودين من التنقل كما كانوا يرغبون في المقاطعات لإجراء التحريات والتحقيقات التي تتطلبها الحالة.

٣٨ - وعلى غرار الأشهر السابقة، تواصل بعثة المراقبة تلقي أداءات عديدة بوقوع مذابح، وعمليات قتل، وحالات مساس بحرية وأمن الأشخاص، وحالات اختفاء قسري، وحالات احتجاز تعسفي داخل البلد، وبصفة خاصة في مقاطعات مورامفيا، وجيتيغا، وكايانزا، وسيبيتوكي، وبوبانزا، التي من الصعب التحقق منها أو سيستغرق التحقق منها فترات طويلة بسبب العوائق الأمنية المشار إليها أعلاه. وأكدت البعثة أن هذه الانتهاكات منسوبة بدرجة كبيرة إلى عناصر من القوات المسلحة. ومع ذلك، فإن المتمردين مستمرون في ارتكاب عدد معين من حوادث القتل والمذابح. وعلاوة على ذلك، فإن المواجهات بين الجيش والمتمردين داخل البلد ولا سيما في منطقة بوجمبورا الريفية تؤدي إلى شعور جميع فئات المجتمع البوروندي بالخوف.

٣٩ - ولا تزال حالة المحتجزين بعيدة عن التحسن. فعدد المحتجزين لا يكف عن التزايد ولا تزال ظروف الاحتجاز تثير القلق الشديد. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا الأولى، التي نُظرت في إطار جلستين عقدتهما الدوائر الجنائية الثلاث في البلد في شباط/فبراير - آذار/مارس وفي حزيران/يونيه الماضي، قد جرت عادة دون أن يتمكن المتهمون من الحضور القانوني بأي صورة وأسفرت عن أكثر من ٨٠ حكما بالإعدام.

٤٠ - وأكد المقرر الخاص خلال مهمته الأخيرة في بوروندي، في الفترة من ١ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، وجود ثغرات عديدة في نظام إقامة العدل وأنه يجري بطريقة متعجلة، دون أن يتم في الواقع إبلاغ

المتهمين بالتهم الموجهة إليهم. وتعتبر مكافحة الإفلات من العقوبة أولوية مطلقة في بوروندي من أجل إقامة دولة سيادة القانون، قد بدأ ممثلي الخاص في هذا البلد والمفوض السامي، بناء على طلب السلطات البوروندية ونقابة المحامين، مشروعا للمساعدة القضائية الدولية يتيح، في مرحلة أولى، لمحامين أجانب عديدين تقديم المساعدة إلى المتهمين وكذلك إلى الأطراف المدنية، كتفا إلى كتف مع زملائهم البوروندیين. ومن المفترض أن يؤدي هذا المشروع، الذي سيكون المكتب التنفيذي للمفوض السامي في بوجمبورا هو الأداة المحركة له ، بالتعجيل بفحص ٥٤٠ ملفا على الأقل لم يـُبت فيها حتى الآن أمام الدوائر الجنائية في نغوزي، وجيتيغا، وبوجمبورا. ومن المقرر من حيث المبدأ أن تعقد الجلسة القادمة للدوائر في خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

٤١ - وفي إطار تعزيز النظام القضائي البوروندي، يتولى المكتب التنفيذي للمفوض السامي في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تنظيم أربع دورات لتجديد معلومات القضاة وموظفي الشرطة القضائية، وكذلك تنظيم دورة مدتها أربعة أسابيع لرؤساء أقلام المحاكم. ويـُسهم المكتب أيضا في تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

٤٢ - ويبذل مراقبو حقوق الإنسان ما في وسعهم للإبقاء على الاتصالات المستمرة مع السلطات الانتقالية والسلطات المحلية وتقديم تقارير بصورة منتظمة بشأن تطور أنشطتها إلى الحكومات المعنية، وكذلك إلى المنظمات أو الوكالات الدولية المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن عملية حقوق الإنسان في بوروندي ليست سوى عنصرا من عناصر استراتيجية شاملة ومتماسكة للمجتمع الدولي من أجل تعزيز الجهود المتضافرة التي تؤدي إلى إجراء حوار على الصعيد الوطني بين جميع الأطراف البوروندية المتنازعة، ومساعدة البلد على التغلب على الأزمة.

٤٣ - والمفوض السامي لحقوق الإنسان، من جهته، على اقتناع تام بأن في إمكان بعثة المراقبة أن تضطلع بدور عامل الاستقرار المؤكد في الوضع الراهن في بوروندي. ومن هذا المنظور يتابع بنشاط جهوده الرامية إلى زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في الميدان تدريجيا مع وضع أحوال الأمن ومدى توفر التبرعات في الاعتبار.

سادسا - خطط الطوارئ

٤٤ - كما ذكرت في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/660)، أجرت الأمانة العامة مشاورات مع الدول الأعضاء بغية تسهيل التخطيط للطوارئ في بوروندي. وبالرغم من وضع خطط مؤقتة لعملية حفظ السلام على أساس تسوية تضم جميع الأطراف، فإنه من الجلي أن الشروط اللازمة لنجاح مثل هذه العملية وفقا للفصل السادس من الميثاق لم تتوفر بعد. وعلاوة على ذلك، وفي غياب تقييم تقني في الميدان، لا تمتلك الأمانة العامة المعلومات اللازمة لوضع خطط تفصيلية. ومع ذلك قامت الأمانة العامة،

وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)، بوضع الجوانب المختلفة لهذه الخطط المؤقتة من أجل عملية محتملة لحفظ السلام.

٤٥ - وكانت اتصالات الأمانة العامة مع الدول الأعضاء وكذلك الردود المقدمة منها موضوعا للفقرات من ٣٨ إلى ٤٣ من تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي هذا الفرع من التقرير، قدمت وصفا لكيفية قيام الأمانة العامة بدراسة مخططين للقيام بعملية تطبيقا للفصل السابع من الميثاق. ويتمثل المخطط الأول، المعروض بالتفصيل في تقريري المؤرخ ١٥ شباط/فبراير (S/1996/116)، من تشكيل قوة مزمعة متعددة الجنسيات، تتولى تنظيمها وقيادتها إحدى الدول أو مجموعة من الدول لديها القدرة المعترف بها على العمل السريع.

٤٦ - ولم يحظ هذا الاقتراح بعد بالتأييد اللازم من الدول الأعضاء، وقدم اقتراح بديل لنشر قوة تابعة للأمم المتحدة تصدر ولايتها من مجلس الأمن وتمول عن طريق الاشتراكات المقررة. وكان الدافع إلى هذا الاقتراح هو إرادة معالجة المسائل التي أغفلها اقتراح القوة المتعددة الجنسيات، مثل تصميم العملية وتنظيمها وإدارتها وقيادتها وتمويلها. ومع ذلك، فكما أشير في الفقرة ٤٣ من تقريري الأخير (S/1996/660)، فإن هذا الاقتراح لم يلق النجاح مثل الاقتراح الأول. وقد بعثت خمس حكومات فقط بردودها، من بين ٣١ حكومة قامت الأمانة العامة بالاتصال بها. وكانت ٤ من الردود سلبية ولم تتلق مساعي الأمانة العامة أي رد آخر منذ ذلك الحين.

٤٧ - وفي غضون ذلك، ووفقا للبيان المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ والصادر عن مؤتمر القمة الإقليمي الثاني بشأن بوروندي المعقود في أروشا والذي دعا إلى قيام المزيد من التنسيق والتعاون الأفضل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، قام وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام بالكتابة إلى الحكومة التنزانية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بوصفه رئيسا للجنة التقنية العسكرية المنشأة خلال مؤتمر القمة الأول في أروشا. وتمثل الغرض من هذه الرسالة في عرض خبرة الأمم المتحدة العسكرية لوضع خطة مساعدة أمنية لبوروندي كما جرى تصورها خلال مؤتمر القمة الأول في أروشا. وخلال مناقشاتي مع الرئيس نيريري بمناسبة زيارته الأخيرة لنيويورك، أكد مجددا اقتناعه بأن مثل هذه المساعدة الأمنية ستكون ضرورية في المستقبل في حالة التوصل إلى تسوية سياسية للحالة أو في حالة اندلاع العنف على نطاق واسع.

٤٨ - وما زلت أعتقد في احتمال حدوث ما هو أسوأ في بوروندي في أي وقت. وما يثير قلقي بشدة هو التقارير التي تشير إلى آلاف القتلى من البوروندديين منذ وقوع الانقلاب في ٢٥ تموز/يوليه الماضي. وبناء على ذلك، أواصل تشجيع البلدان التي لديها القدرة العسكرية والسوقية على الإسهام في الاستعدادات اللازمة للتأهب لاتخاذ الإجراءات الواجبة لتجنيب بوروندي كارثة مماثلة لعملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي هذه الظروف، أعرب عن تأييدي للمبادرة التي اتخذتها مؤخرا الولايات المتحدة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الإسهام في أنشطة حفظ السلام والاستجابة بطريقة مناسبة

للأزمات في أفريقيا. وأعتقد أن الولايات المتحدة قد أجرت مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع البلدان الأفريقية والأوروبية وكذلك مع عدد معين من الدول الأخرى. ويساورني الأمل في أن تحظى هذه المبادرة بالدعم السوقي والمالي اللازم لرد فعل موثوق به في حالة نشوب أزمة خطيرة تعرض السكان المدنيين للخطر. وبالرغم من أن هذه المبادرة غير موجهة إلى بلد معين وأن وضع اشتراطاتها العملية يتطلب بعض الوقت، فإنها لا تتعارض مع معتقداتي الخاصة في مجال الإجراءات الوقائية ردا على نشوب أزمة، سواء في بوروندي أو خارجها.

سابعا - ملاحظـــات

٤٩ - إن الحرب الأهلية ما زالت مستعرة في بوروندي. فعلى الرغم من الهدوء الظاهري في إثر انقلاب ٢٥ تموز/يوليه الماضي، سرعان ما عاد العنف على أشده، بكل أسف. ويقدر عدد ضحايا الحرب الأهلية منذ وقوع الانقلاب إلى الآن بما يزيد على عشرة آلاف. ومن ثم فمن المـُلح أكثر من أي وقت مضى البدء بحزم في عملية التفاوض، فهي وحدها التي تستطيع إتاحة أمل في إنهاء النزاع بين الأشقاء الذي تشهده بوروندي.

٥٠ - وقد لاحت بارقة أمل عند انعقاد مؤتمر قمة آروشا الإقليمي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ففي تلك المناسبة، تلقى رؤساء دول المنطقة ورؤساء وفودها تعهدا رسميا من كل من الزعيمين الرئيسيين في النزاع، السيد بويويا والسيد نيانغوما، بالبدء على الفور في مفاوضات وبدون شروط.

٥١ - وإذ أحاط مؤتمر القمة علما بأولئك التعهدين الرسميين، فقد قرر اعتماد جدول زمني دقيق لبدء المفاوضات خلال شهر واحد، أي قبل يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقرر مؤتمر القمة كذلك أن تبدأ المرحلة التحضيرية لتلك المفاوضات على الفور، تحت إشراف الممهد للعملية الرئيس نيريري، وأمر بإيفاد بعثة وزارية إلى بوجمبورا. وقد تم إيفاد هذه البعثة يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأخيرا، أعلن رؤساء دول المنطقة استعدادهم للاستجابة بصورة بنـّاءة لأي شروع جاد في حوار بين نظام الحكم الجديد في بوجمبورا والأطراف المعنية في النزاع وذلك بإعادة تقييم فرض الجزاءات.

٥٢ - ولذلك، فإن بوروندي اليوم على مفترق طرق مرة أخرى. وربما تكون الأسابيع المقبلة حاسمة. والسؤال الأساسي الذي يفرض نفسه هو ما إذا كان أطراف النزاع سينجحون في الشروع في عملية تفاوض جادة. وعليه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة ضغوطه ليضمن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر قمة آروشا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

٥٣ - ومن ناحية أخرى، طـُلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٧ من قراره ١٠٧٢ (١٩٩٦)، أن أقوم، بالتشاور مع المجتمع الدولي، بالإعداد، في الوقت المناسب، لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات بهدف المساعدة في إعادة إعمار بوروندي وتنميتها في أعقاب تحقق تسوية سياسية شاملة. وما دامت هذه التسوية غير متحققة،

فإني أخشى أن تقتضي الضرورة تأجيل عقد مثل ذلك المؤتمر. ومع ذلك أواصل مشاوراتي مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتخطيط للطوارئ، ما زلت مقتنعابأن الأسوأ يمكن مع ذلك أن يقع في بوروندي وأن اهتمام المجتمع الدولي لذلك السبب يجب أن يظل مركزا على تطور الحالة في ذلك البلد. وبالرغم من أن الإرادة السياسية الكافية للشروع في إجراء وقائي حازم يبدو أنها غير متوفرة إلى الآن، فإن هذا لا يستبعد إمكانية اتخاذ المجتمع الدولي قرارا بالعمل إذا ما نشب نزاع إثني واسع النطاق. ولما كانت الحال على ما هي عليه فلست أرى مخرجا سوى مواصلة إعداد خطط للطوارئ، مع البقاء على اقتناع عميق بأن المجتمع الدولي سيفعل كل ما في وسعه لمنع وقوع إبادة جماعية أخرى.

٥٥ - والحالة في شرق زائير، التي ما فتئت تتردى منذ الحوادث التي وقعت في ماسيسي في حزيران/يونيه الماضي، أصبحت مفزعة بشدة لأن أعمال العنف تطول حاليا جميع مقاطعة كيفو. وأن الاتهامات المتبادلة مؤخرا بين بوروندي ورواندا وزائير، التي ذهبت إلى حد اتهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعض المنظمات غير الحكومية، تقلقني أشد القلق. وهذا هو السبب الذي حدا بي إلى إيفاد مبعوثي الخاص، السيد إبراهيمي فال، مرتين إلى زائير. وأن الأحداث الأخيرة التي وقعت ليست بعيدة عن حدود بوروندي، وتحركات لاجئي الهوتو، التي أصبح التحكم فيها صعبا بصورة متزايدة، أمور تذكّر المجتمع الدولي بأنه قد توافرت الآن جميع العناصر اللازمة لأقلمة نزاع سيغطي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وقد أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى عقد المؤتمر الإقليمي المعني بسلم وأمن وتنمية منطقة البحيرات الكبرى، الذي ما فتئ مدار بحث منذ سنوات عديدة. وإني آمل مخلصا في أن تتخذ الدول الأعضاء قرارا يحقق هذه الغاية دون مزيد من التأخير.

- - - - -